

تقويم تجربة تعليم القانون عن بُعد بسلطنة عُمان في ظل جائحة كورونا

د. أحمد بن صالح البرواني

استاذ القانون الجنائي المساعد بكلية البريمي الجامعية بسلطنة عمان

albarwani10@gmail.com

د. بسمان نواف فتحي الراشدي

استاذ القانون الخاص المساعد بجامعة البريمي بسلطنة عمان

basmannawaf@yahoo.com

يعد تخصص القانون أحد الفروع الرئيسية للدراسة الجامعية في معظم الدول العربية إن لم يكن جميعها، وتأتي حاجة المجتمع لهذا التخصص من تطوره وازدياد عدد أفرادها وحاجاتهم، وبالتالي حاجة المجتمع إلى قوانين تنظم علاقات الأفراد والجماعات بين بعضها البعض وعلاقة الدولة والمؤسسات الحكومية بالفرد والمجتمع، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى متخصصين في مجال القانون لسن القوانين وتنظيمها وتدريبها وتطبيق القوانين ومنع أي فرد من استغلال القانون لتحقيق مصالحه الشخصية، ويندرج تخصص القانون في الجامعات غالباً تحت قسم العلوم الإنسانية. إن تخصص القانون تخصصاً له أهميته وحساسية لأن خريجي القانون سيعملون في أماكن لها حساسيتها تتعلق باحتياج الناس لتحقيق العدالة والأمان وربما تتعلق بسيادة الدول، فطلبة كليات القانون من بينهم من سيصبح غداً قاضياً، أو وكيلاً للنياحة، أو محامياً، أو مُحكماً في محكمة ما، أو مستشاراً أو باحثاً قانونياً يسهم في سن التشريعات، أو قانونياً يعمل على إنفاذ القانون وكلها وظائف لها حساسيتها وأهميتها. تمس مصالح الناس، وكل هذه الوظائف تتطلب سمات شخصية أهمها أن يتصف بالصبر والمثابرة على الاطلاع والدراسة والتعلم ومعرفة الجديد من التشريعات، وأن يكون بطبعته ذكياً متقد الذهن متيقظ ولا يكتفي بالحفظ ونقل المعلومات. ويُعد التعليم عن بعد هو نمط غير جديد على الساحة التربوية والتعليمية، فللتعليم عن بُعد أصله التاريخية الإسلامية حيث كان المتعلم لا يرتبط مع المُعلم إلا في نهاية حفظ القرآن الكريم لتسميحه على يد المُعلم، كما كان العلماء وتلامذتهم يتبادلون المراسلات العلمية والأدبية، لكن ظهور التعليم عن بُعد كتعليم رسمي لم يكن إلا في أواخر القرن التاسع عشر بحيث كان عبر المراسلة الورقية، ونجد العديد من الجامعات التي اعتمدت هذا النمط من التعليم ومنها جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية وعدة جامعات في البلدان الأوروبية. ومع ظهور الجائحة الحالية التي تسبب فيها فيروس كورونا المستجد أو الفيروس التاجي COVID19 وانتشاره في أغلب أرجاء المعمور، فإن مجموعة من الدول والحكومات لم تجد خياراً عن التعليم عن بعد.

Abstract

Law specialization is one of the main branches of university study in most, if not all, Arab countries. The society's need for this specialization comes from its development and the increase in the number of its members and their needs, and thus the society's need for laws that regulate the relationships of individuals and groups between each other and the relationship of the state and government institutions to the individual and society, and then The need for specialists in the field of law has emerged to enact laws, organize and teach them, apply laws and prevent anyone from exploiting the law to achieve his personal interests. Law specialization in universities often falls under the Department of Humanities. The specialization of law is a specialization that has its importance and sensitivity because law graduates will work in places that are sensitive to the people's need to achieve justice and security and may be related to the sovereignty of states. Legally, he contributes to enacting legislations, or legally works to enforce the law, all of which are sensitive and important functions. They affect the interests of people, and all of these jobs require personal characteristics, the most important of which is that he be patient and persistent in reading, studying, learning and knowing new legislation, and that he by his nature is intelligent, mindful, alert and not content with preserving and transmitting information. Distance education is not a new pattern in the educational and educational arena, for distance education has its historical Islamic origin, where the learner was not associated with the teacher except at the end of memorizing the Noble Qur'an to recite it by the teacher, just as the scholars and their students exchanged scientific and literary correspondence, but the emergence of education about A dimension as formal education was only in the late nineteenth century, when it was through paper correspondence, and we find many universities that adopted this type of education, including the University of Chicago in the United States of America and several universities in European countries.

المقدمة

يعد تخصص القانون أحد الفروع الرئيسية للدراسة الجامعية في معظم الدول العربية إن لم يكن جميعها، وتأتي حاجة المجتمع لهذا التخصص من تطوره وازدياد عدد أفرادها وحاجاتهم، وبالتالي حاجة المجتمع إلى قوانين تنظم علاقات الأفراد والجماعات بين بعضها البعض وعلاقة الدولة والمؤسسات الحكومية بالفرد والمجتمع، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى متخصصين في مجال القانون لسن القوانين وتنظيمها وتدريبها وتطبيق القوانين ومنع أي فرد من استغلال القانون لتحقيق مصالحه الشخصية، ويندرج تخصص القانون في الجامعات غالباً تحت قسم العلوم الإنسانية. إن تخصص القانون تخصصاً له أهميته وحساسية لأن خريجي القانون سيعملون في أماكن لها حساسيتها تتعلق

باحتيال الناس لتحقيق العدالة والأمان وربما تتعلق بسيادة الدول، فطلبة كليات القانون من بينهم من سيصبح غداً قاضياً، أو وكيلًا للنيابة، أو محامياً، أو مُحَكِّماً في محكمة ما، أو مستشاراً أو باحثاً قانونياً يسهم في سن التشريعات، أو قانونياً يعمل على إنفاذ القانون وكلها وظائف لها حساسيتها وأهميتها. تمس مصالح الناس، وكل هذه الوظائف تتطلب سمات شخصية أهمها أن يتصف بالصبر والمثابرة على الاطلاع والدراسة والتعلم ومعرفة الجديد من التشريعات، وأن يكون بطبيعته ذكياً متقد الذهن متيقظ ولا يكتفي بالحفظ ونقل المعلومات. ويُعد التعليم عن بعد هو نمط غير جديد على الساحة التربوية والتعليمية، فالتعليم عن بُعد أصله التاريخية الإسلامية حيث كان المتعلم لا يرتبط مع المُعلِّم إلا في نهاية حفظ القرآن الكريم لتسميحه على يد المُعلِّم، كما كان العلماء وتلامذتهم يتبادلون المراسلات العلمية والأدبية، لكن ظهور التعليم عن بُعد كتعليم رسمي لم يكن إلا في أواخر القرن التاسع عشر بحيث كان عبر المراسلة الورقية، ونجد العديد من الجامعات التي اعتمدت هذا النمط من التعليم ومنها جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية وعدة جامعات في البلدان الأوروبية. ومع ظهور الجائحة الحالية التي تسبب فيها فيروس كورونا المتجدد أو الفيروس التاجي COVID19 وانتشاره في أغلب أرجاء المعمور، فإن مجموعة من الدول والحكومات لم تجد خياراً عن التعليم عن بعد. وتُعرف منظمة اليونسكو التعليم عن بُعد بأنه: "عملية تعليمية لا يحدث فيها إتصال مباشر بين الطالب والمُعلِّم، بحيث يمتنان متباعدين ومناً ومكانياً، ويتم الإتصال بينهما عن طريق الوسائط التعليمية الإلكترونية أو المطبوعات".

سبب اختيار الموضوع:

- إن الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ليكون موضوعاً للبحث الذي نشارك به في المؤتمر، هي:-
- يسعى كل إنسان لتطوير ذاته، إلا إن البعض قد تكون ظروفه غير مواتية لتلبية حاجته لتطوير نفسه بالإلتحاق بمؤسسات التعليم، فيكون السبيل لذلك هو طريق التعليم عن بُعد، ولذا أصبحت دراسة التعليم عن بُعد من الضرورة بمكان، خاصة لطلبة القانون.
 - تمر المجتمع الآن بظرف أجبرها على إعتقاد نظام التعليم عن بُعد، ووما لا شك فيه إن البحث العلمي ينبغي أن يكون مساهماً للأحداث وأن يخرج بنتائج وحلول متطورة ومواكبة لتطور الظاهرة التي يتم البحث فيها وفق أسس علمية مدروسة يكون لها دورها في الإستفادة بأكبر قدر من تلك الظروف.
 - يعتبر هذا البحث محاولة لتوجيه أنظار المتخصصين في حقل التشريع والقانون إلى تأصيل وتقنين نظام التعليم عن بُعد، ووضع المحددات الضرورية للإستفادة من هذا النظام وتلافي السلبيات قدر المستطاع.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تبيان المقصود بالتعليم عن بُعد والتعرف على طرق تطبيقه في مجال تعليم القانون، والإستفادة من مزاياه، وتجنب ما يؤثر على جودة الخريجين.
 - محاولة إيجاد حلول للتغلب على العوائق التي تقف أمام الإستفادة من هذا النظام، لتسهيل عملية التدريس، وتجويد الأداء.
 - الإستفادة من التقنيات الحديثة في نشر العلم والمعرفة، وكذلك الإستفادة من الخبرات العلمية المؤهلة في هذا الجانب.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية، سيتم دراسة تقويم تجربة تعليم القانون عن بُعد بسلطنة عُمان في ظل جائحة كورونا وسيتم اختيار جامعة البريمي وكلية البريمي الجامعية أنموذجاً.
- أما الحدود الموضوعية فسندناش في هذا البحث تجربة تعليم القانون عن بُعد من حيث أبعادها المختلفة مستشرفين المستقبل في هذا الجانب.

الدراسات السابقة المرتبطة بالمشكلة :

- تعددت الرسائل والدراسات والأبحاث والمراجع العربية التي إهتمت بموضوع البحث، ولكن معظمها يهتم بموضوع التعليم التربوي وطرق التدريس، أو بجانبين أو جزء من موضوع البحث، وسنركز في بحثنا على تقويم تجربة تعليم القانون عن بُعد بسلطنة عُمان في ظل جائحة كورونا.

إشكالية البحث:

يثير نظام التعليم عن بعد في مجال القانون ثمة إشكاليات، أهمها:

١- عدم اعتراف بعض المؤسسات بمنتجات نظام التعليم عن بُعد.

٢- إختلاف الفقهاء والمفكرين في جودة خريجي نظام التعليم عن بُعد.

منهج البحث: سيتم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

١- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك بجمع المعلومات المتوفرة البحوث والمقالات العلمية والمناهج التعليمية والدوريات القرارات ذات العلاقة بنظام التعليم عن بُعد.

٢- **المنهج المقارن:** وذلك بالمقارنة بين الوضع في سلطنة عُمان، وبعض الدول العربية.

٣- **منهج الملاحظة المجردة** من خلال ملاحظات الباحثين العامة، ومناقشتها مع الأساتذة والطلاب حول نظام التعليم عن بُعد، ومن خلال تجربتهما في تدريس القانون عن بُعد في ظل جائحة كورونا.

محتوى الدراسة وتنظيمها: تقتضي دراسة تقويم تجربة تعليم القانون عن بُعد بسلطنة عُمان في ظل جائحة كورونا وسيتم اختيار جامعة البريمي وكلية البريمي الجامعية أنموذجاً، أن نقسم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وفقاً لما يلي:

المقدمة

المبحث الأول: التعليم عن بُعد:

المبحث الثاني: توظيف تكنولوجيا المعلومات في تعليم القانون عن بُعد:

المبحث الثالث: تقويم نظام تعليم القانون عن بُعد في سلطنة عمان:

الخاتمة

المبحث الأول التعليم عن بُعد

أصبحت ممارسة بعض الأنشطة عن بعد ضمن الأساليب الرئيسية التي لجأت إليها الدول لمواجهة تداعيات انتشار فيروس "كورونا"، ويُعتبر التعليم والهمل من أهم هذه الأنشطة، حيث أتاح التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات إمكانية إدارة العملية التعليمية دون الحاجة لوجود الطلاب والمعلمين في حيز محدد المساحة، وعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة التي يحققها التعليم عن بعد، إلا أنها تواجه عدة تحديات لا سيما في الدول النامية التي لا تتوفر بها بنية تكنولوجية قوية، وستحدث في هذا المبحث عن التعليم عن بُعد في مطلبين وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: ماهية التعليم عن بُعد:

يقصد بالتعليم عن بعد Distance Learning استخدام تكنولوجيا الاتصال وتقنيات الكمبيوتر في عملية التعليم. ويطلق على هذه العملية أيضاً مصطلحات مثل:

Internet-Based Learning

Distributed Learning

Computer-Mediated Communication

والتعليم عن بعد هو نقل العلم من عواصم الدول إلى مدنها التي لا تتوفر فيها وسائل وسائط المعرفة الضخمة والمتخصصة، ويكون الاتصال بين الطالب المتلقي والمحاضر متفاعل interactive، ويتيح نظام التعليم عن بعد إمكانية تلقي المحاضرات من مصدر بعيد عن مكان المحاضرة بنفس السرعة وفي نفس زمن التنفيذ real time application ويمكن هذا النظام من بث المحاضرات الحية والمسجلة بكفاءة عالية، حيث يمكن الطالب أو المستمع من حضور محاضرة داخل أو خارج حدود البلد الذي يقيم فيه.

ويعرف التعليم عن بُعد، بأنه: "نظام لتوفير التعلّم للناس أو الأفراد سواء أكان هذا التعلّم هو استكمالاً لنظام التعلّم الصفي الاعتيادي أم للنظام المستقل باستخدام أساليب مُعدّدة ومُتنوّعة"، وتم تعريفه أيضاً، بأنه: "ذلك النوع من التعلّم الذي يعتمد على توظيف التقنيات التربويّة سواء في إعداد النظام التعليمي القائم على الدراسة الذاتية أم في إعداد المواد التعليميّة القائمة على التعلّم الذاتي أو في استخدام الوسائل أو الأساليب التقنيّة الحديثة أو في تقويم المناهج التعليميّة أو تقويم تحصيل المُتعلّمين وعرف على أنه: "الوسيلة التي يباشر بها المعلم وظيفته مع تلاميذه وطلّبه عن طريق استخدام الانترنت، لهذا يسمى التعليم عن بعد.

ويعرف مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعليم عن بُعد بأنه: "لا يستوجب حضور الطالب بشكل منتظم في مقر المؤسسة التعليمية وإنما يقوم الطالب بتأدية الامتحانات فقط بشكل فصلي أو سنوي حسب النظام المتبع بالمؤسسة التعليمية، ويتفرع منه أنماط مختلفة مثل (الإنسحاب، التعليم المفتوح، والتعليم الشبكي عن طريق الإنترنت).

ومن خلال تلك التعريفات نجد أن التعلم عن بعد يحتاج إلى توفر العناصر التالية:

- 1- شبكة الإنترنت للتواصل من خلالها.
- 2- الطالب الذي يجب عليه أن يتابع كل ما يخص المادة التعليمية من خلال مواقع مبرمجة ومخصصة لذلك.
- 3- وجود آلية مناسبة لشرح المادة بأسلوب يسهل فهمها والاستفادة منها، كما يُمكن أن تتوفر حلقات النقاش المباشرة وغير المباشرة بين الطالب والأستاذ.

4- العنصر الأساسي في هذه العملية وهو توفر المعلم المسؤول عن متابعة وتقييم أداء الطلاب ومنحه العلامات التي يستحقها.

المطلب الثاني: عوامل ومبررات تبني التعليم عن بُعد:

لمسنا من خلال التعاريف أن التعليم عن بعد هو تعليم يتم اعتماده لتسهيل التعليم وتوفير فرص متنوعة للتعلم مع تذليل الصعوبات التي تعترض الطلاب، ولقد أصبح التعلم عن بُعد، وتعدد قنواته التعليميّة، عنصرين أساسيين في منظومة التعلم المتكاملة في المجتمعات، وتقوم فلسفة التعلم عن بُعد على الآتي:

1- إتاحة الفرص التعليميّة لكل المتعلّمين الراغبين والقادرين على ذلك.

2- مرونة التعامل بين محاور العمليّة التعليميّة.

3- تنظيم موضوعات المنهج وأساليب التقويم حسب قدرات المتعلّمين وظروفهم.

4- استقلالية المتعلّمين وحريتهم في اختيار الوسائط وأنظمة وأساليب التوصيل.

5- تصميم المناهج الدراسيّة بصورة تستجيب لاحتياجات المتعلّمين الحقيقيّة في مجالات عملهم المختلفة.

6- تلبية احتياجات بعض الشرائح الاجتماعيّة ذات الظروف الخاصة.

7- الإسهام في تحسين نظم وأساليب التعلم التقليديّة عن بُعد.

وهناك العديد من العوامل والمبررات التي فرضت ضرورة التحول لإستخدام التعليم عن بُعد، ومما لا شك فيه أن الدول العربية تتأثر بهذا الدوافع بل فلقد أصبح استخدام التعليم عن بُعد ضرورة تفرضها الظروف المحيطة بالدول العربية، ويمكن تلخيص هذه المبررات في الآتي:

1- مبررات اجتماعية وثقافية: تتمثل في انتشار التعليم والقدرة على استيعاب التغيرات الاجتماعية والعلمية والثقافية والتكنولوجية، والرغبة في محو الأمية الثقافية والحضارية والمعلوماتية.

2- مبررات سياسية: يُفيد التعليم عن بُعد في أوقات الإضطرابات السياسية، وعدم إستقرار الأوضاع في بعض البلدان، مما يؤدي إلى إغلاق المؤسسات التربوية والجامعات، حيث يساهم التعليم عن بُعد في مواصلة الطلاب لدراساتهم في ظل هذه الظروف.

3- مبررات اقتصادية: تتمثل في سهولة تقديم الخدمة التعليمية للمحرومين من التعليم في المجتمع لإن التعليم عن بعد كلفته منخفضة مقارنة بكلفة التعليم النظامي.

4- مبررات نفسية وصحية: لأن التعليم عن بعد يقدم برامج تُراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، ويعمل على إعادة الثقة للطلاب خاصة المرضى وكبار السن والمعاقين بقدرتهم على متابعة التعلم.

5- مبررات مزايا التعليم عن بعد: ولعل من أهم هذه المزايا، الآتي:

أ- الاستغلال الجغرافي: فلا يحتاج الطالب والأستاذ إلى أن يكونا متواجدين في مكان واحد من أجل تبادل المعلومات، فالطالب يمكن له أن يقرأ أو أن يستمع أو يشاهد محاضرة الأستاذ إلكترونياً on-line عبر شبكة الإنترنت حتى وإن كان الطالب في بيته أو في بلد آخر، كذلك يمكن للأستاذ أن ينشر محاضراته إلكترونياً بشكل نصي أو صوتي أو مرئي عبر شبكة الإنترنت من بيته أو من بلد آخر غير البلد الذي يتواجد فيه طلبته.

ب- الاستغلال الوظيفي: فالأستاذ يمكن أن ينشر محاضراته إلكترونياً، وللطالب بعد ذلك أن يقرأ المحاضرة ويطبّعها أو أن يستمع إليها أو يشاهدها في أي وقت يناسبه، كما أن للطالب الحرية في اختيار الوقت المناسب له كي يتلقى المحاضرة، كذلك يمكن له أن يعيد الاستماع إلى جزء معين منها، وهي أمور يصعب تحقيقها في المحاضرة التقليدية.

ت- الوسيط الحاسوبي: استخدام الكمبيوتر كوسيط لنقل المعلومات يعني أيضاً استغلال الكمبيوتر وإمكانياته في العملية التعليمية و هو أمر يساعد في تطوير هذه العملية.

ث- توفر فرص التعليم لغير المستطيعين: التعليم عن بعد سوف تمكن شريحة كبيرة من أفراد المجتمع من تحقيق رغباتها خصوصاً هؤلاء الذين لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم العالي لظروف مختلفة (مثل السن أو الارتباط بعمل معين). فالتعليم عن بعد مفتوح للجميع ولا حاجة فيه لحضور نظامي إلى الجامعة في أوقات محددة وهي أمور قد لا تناسب ظروف البعض.

ج- التغلب على مشكلة الطاقة الاستيعابية للجامعات والهيئات التعليمية: فالتعليم عن بعد لا يتطلب حضور الطلبة إلى الفصول الدراسية، وهذا يعني أن الجامعات والهيئات التعليمية ستمكن من التغلب على مشكلة طاقاتها الاستيعابية المحدودة التي تحتم عليها قبول عدد من الطلبة يتناسب مع ما هو متوفر من فصول دراسية و مدرسين

البحث الثاني: توظيف تكنولوجيا المعلومات في تعليم القانون عن بُعد

مثل الانتشار العالمي لفيروس كورونا COVID-19 فرصة للتعرف على ما اذا كانت المؤسسات الأكاديمية والعاملين فيها لديهم الجاهزية للاستجابة السريعة للتغيرات غير المتوقعة في بيئة العمل التي اعتادوا عليها طوال السنوات الماضية، ومن خلال الإطلاع نجد انه مما يبحث الطمأنينة أنه في الواقع فإن الناس يتعلمون في كل وقت، ومعظم هذا التعلم لا يتم في الفصول الدراسية أو من خلال تعليمات متزامنة، وبالتالي فإنه وبغض النظر عن الأوضاع الطارئة التي ضغطت للمضي أسرع في هذا الاتجاه، التعلم والعمل عن بعد، نجد أننا في دول الخليج بشكل عام هناك تجارب أثبتت نجاحها وجدديتها، والمتابع لقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن التعليم والبحث العلمي يجد أن هناك قرار بتوجيه التنمية التكنولوجية نحو إتاحة الإمكانيات لتطوير مهارات العاملين وهناك أيضاً تأكيد على دور الجامعات في تعزيز التعليم وتحديثه، وإيضاً بدعم البنية الأساسية في البحث العلمي والتكنولوجي في دول المجلس، وكذلك التأكيد على تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم في التعليم العالي من خلال رفع مستويات الكفاءات التعليمية واستحداث الأساليب الابتكارية وتوظيف التقنية لتوسيع الخيارات أمام المتعلمين للحصول على المعرفة، وسنتناول توظيف تكنولوجيا المعلومات في تعليم القانون عن بُعد في الآتي:

المطلب الأول: أساسيات إستراتيجية توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم عن بُعد:

تهدف العلوم جميعها التي التوصل للمعرفة العلمية وتحاول ان تستقصي هذه المعرفة من الواقع، لكونه يمثل السياق الذي تقع فيه هذه الوقائع الطبيعية والظواهر الإجتماعية والإنسانية، ولكي يصل العلماء إلى المعرفة العلمية لا بد من إصطناع مسار عقلائي أو فكري عام يتيح الربط بين مجموعة من العمليات الفنية، وهو ما يُعرف بإسم المنهج والذي هو عبارة عن مجموعة من العمليات الذهنية تتيح تحليل الواقع وفهمه وتفسيره، ولكي نصل إلى مناهج تتناسب وتلائم العلوم الإنسانية فعلياً أن نتحدث عن كل علم بشكل خاص كما نحياه ونشعر به وفي نفس المرحلة التاريخية التي تمر بنا وفي إطار ظروف واقعا وتقاليدينا وتراثنا. ويجمع الباحثون في الحقل التربوي أن للعملية التعليمية ثلاثة أركان هي: المعلم، الطالب، والمعرفة، ويطلق عليه بالمثلث التعليمي، ولا يمكن للعملية التعليمية أن تحقق الهدف المنشود منها إلا بتكامل هذه العناصر معاً، ولأجل أن تتكامل هذه العناصر في التعليم عن بُعد يتوجب التخطيط السليم لعملية التعليم عن بُعد، وحتى تكامل الخدمة التعليمية إلكترونياً، يتوجب توفر آلياته الضرورية ليتمكن من تحقيق أهدافه بشكل دائم ومستمر، وإنسجاماً مع الأهمية الحيوية للجامعات وعظم الدور الملقى عليها، فإن ذلك يستوجب ضرورة توفير العديد من المتطلبات للنهوض بها والإرتقاء بخدماتها، ولذلك لا بد من وجود إدارة جامعية واعية قادرة على رؤية الأبعاد الحقيقية للتقدم، وعلى أداء أدوار أساسية تحمل فيها الجامعات المسؤوليات الجديدة التي تتطلبها عملية التحديث والتطور لمواكبة العصر وتحديات المستقبل. ولنجاح التعليم عن بُعد يتطلب تحديد متطلبات الانتقال إلى التعليم الإلكتروني، وتحديد الأهداف المراد تحقيقها من الانتقال للتعليم عن بُعد، وابتكار شكل جديد من التعلّم؛ فعندما يعتمد الطالب على ذاته في فهم المواد المشروحة عبر الوسائط المتعدّدة، فإن ذلك يُنتج نوعاً جديداً من المعرفة بالتكنولوجيا وطرق التعليم والتعلم، ولذا فإن الانتقال إلى التعليم الإلكتروني يتطلب اتخاذ عدة خطوات أهمها: إقرار سياسة التعليم عن بُعد على مستوى كليات الجامعات، ووضع خطة لعملية الانتقال لدمج التكنولوجيا في التعليم، وتحديد المدة الزمنية لتنفيذها، وإقرار الميزانية الخاصة لذلك، وإنشاء بنية إلكترونية متميزة، وإيصال

خدمات الإنترنت، وتدريب الكوادر التعليمية والطلاب لإكسابهم المهارات اللازمة للتعليم الإلكتروني، وإنشاء مراكز لتصميم المناهج الإلكترونية والبرامج التعليمية الإلكترونية، وتوفير الدعم الفني بصورة دائمة، وتشجيع الأبحاث في مجال التعليم الإلكتروني، وإقرار طرق التقييم الفصلية للطلاب حسب الأنشطة التي تتناسب مع المنهج الدراسي.

المطلب الثاني: عمليات توظيف تكنولوجيا المعلومات في تعليم القانون عن بُعد على مستوى العملية التعليمية ومتطلباتها:

لقد قفزت الإجهادات التربوية في هذا العصر قفزة نوعية، فأبدع العقل البشري وأضاف طرق تعليمية جديدة، كما طوّرت الطرق المألوفة لتكون أكثر فاعلية لتحقيق أهداف أوسع، الأمر الذي أدى أن يواجه النظام التقليدي تحديات جسيمة بخصوص حاجته لتوفير فرص تعليمية إضافية أوسع، ولذا لا يكفي لنجاح التعليم عن بُعد وضع الخطط وتوفير الإحتياجات المادية والبشرية اللازمة لذلك، وإنما تتطلب عمليات توظيف تكنولوجيا المعلومات في تعليم القانون عن بُعد النظر إلى الجانب التربوي التعليمي على مستوى العملية التعليمية، والذي يُوجب على الأفراد الذين يتولوا عملية التنظيم والتنفيذ ضرورة دمج الفكر التربوي المعاصر مع إمكانيات التكنولوجيا لتحقيق أهداف برامج التعليم عن بُعد، وذلك يستلزم بالضرورة النظر في مبادئ توظيف التكنولوجيا في التعليم عن بُعد، والتي قد تكون على مستوى حركات الدراسة، أو على مستوى المؤسسة التعليمية أو على المستوى الوطني، ولكل مستوى ظروفه الخاصة التي يجري التوظيف في إطارها وله عملياته الخاصة التي ينبغي أن يسلكها ذلك التوظيف، ويمكن أن نحدد مستويين وهما:

المستوى الأول على مستوى العملية التعليمية: وفي هذا المستوى توجد مبادئ علمية وشروط لازمة لا بد من أخذها بعين الإعتبار عند تنفيذ عمليات توظيف تكنولوجيا المعلومات، وهما:

المستوى الأول: مبدأ الجودة الشاملة: الجودة نظام إداري يرتكز على مجموعة من القيم ويعتمد على توظيف البيانات والمعلومات الخاصة بالعاملين قصد استثمار مؤهلاتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي قصد تحقيق التحسن المستمر للمؤسسة، ويشير في المجال التربوي إلى مجموعة المعايير والإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى التحسن المستمر في المنتج التعليمي، ويشير كذلك إلى الخصائص والمميزات المتوقعة في هذا المنتج التعليمي وفي قدرته على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع، وهو يتطلب توجيه كل الموارد والسياسات والنظم والمناهج والبنى التحتية من أجل إيجاد ظروف مواتية للإبتكار والإبداع.

المبدأ الثاني: مبدأ الإختيار والإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات: فتكنولوجيا المعلومات ليست عاملاً مهيماً يعمل في شكل مستقل، بل هو نتاج الإبداع الإنساني وهو قابل للإستخدام بشكل جيد أو بشكل غير جيد، لذا لا بد من اعتماد الأسس الهامة للإستخدام واختيار الوسائل التكنولوجية الحديثة لغرض تحقيق أكبر قدر من الإستفادة منها.

المبدأ الثالث: مراعاة أساسيات التعليم عن بُعد، وحيث أن مناهج وبرامج التعليم يجب أن تحصل على إعتراف أكاديمي، كان من الضروري التقييد بتحديد عدد المقررات الدراسية وساعات الدراسة واعتماد البحوث والدراسات، وتحديد الخصائص للأنظمة الناقلة بناءً على حاجة المادة.

المبدأ الرابع: من الأمور المهمة في تنظيم التعليم عن بُعد تصميم أو تحديد محتوى المادة الدراسية، وهذا يتطلب تحديد خصائص الطلاب وإحتياجاتهم الخاصة، وتحديد الهدف من كل مادة وتقدير وقت الدراسة وكيفية توفير مواد الدراسة، وتقسيم محتوى المادة الدراسية.

المبدأ الخامس: أساليب وطرق التدريس في نظام التعليم عن بُعد: فلقد عززت الوسائط المتعددة العملية التعليمية التي وسعت قاعدة التفاعل في التعليم عن بُعد، ومن هذه الأساليب، المؤتمرات المرئية، الصف الافتراضي، شبكة اتصالات بواسطة الكمبيوتر، وبرامج الأقمار الصناعية.

المبدأ السادس: الأطراف الفاعلة في تكنولوجيا التعليم عن بُعد: وهم الطلاب، ومهارات وقدرات الهيئة التدريسية، وفريق الدعم الفني، والإداريون .

المستوى الثاني: مستوى المواقف التعليمية: وفي هذا المستوى يجب مراعاة الآتي:

- مراعاة المبادئ العلمية على مستوى المواقف التعليمية فيما يتعلق بخصائص المستحدثات التعليمية كالتفاعلية والتنوع والتكاملية.
- مراعاة المبادئ العلمية على مستوى المواقف التعليمية فيما يتعلق بطبيعة موضوع التعلم.
- مراعاة المبادئ العلمية على مستوى المواقف التعليمية فيما يتعلق بإستراتيجية التعلم والتعلم، مثل إستراتيجية العرض والإستقبال، وإستراتيجية الكشف والإستنتاج.

ينقسم التعليم عن بعد من حيث النقل الى نوعين: الأول: النقل المتزامن، وفيه يكون الاتصال والتفاعل في الوقت الحقيقي بين المعلم والطالب، والثاني: النقل اللامتزامن، وفيه يقوم المحاضر بنقل او توفير المادة الدراسية بواسطة الأجهزة الإلكترونية سواء على شكل فيديو، او محاضرة صوتية، ويتلقى الطالب او يتحصل على المواد في وقت لاحق.

وسنحاول في هذا المبحث تبيان الإيجابيات والسلبيات لنظام التعليم عن بُعد، مع إستشراف المستقبل لهذا النظام.

المطلب الأول: الإيجابيات والسلبيات:

يتمتع التعليم عن بُعد بمزايا عديدة التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- 1- سهولة الوصول للمحتوى التعليمي: فالتعلم عن بُعد يمكن للموظفين والطلاب من الحصول على المحاضرات والدرجات العلمية في المجالات التي يرغبون فيها، وذلك في الوقت الذي يناسبهم. فالتعليم عن بعد يتميز بمرونة الوقت.
- 2- رفع كفاءة المهارات التكنولوجية لدى الطلاب: التعليم عن بعد يكسب الطلاب مهارات جديدة في استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث يستغرق الطلاب معظم وقتهم في التعلم، كذلك فان أجهزة الكمبيوتر توجد بها خاصية التصحيح اللغوي والإملائي، وبالتالي يتمكن الطلاب من الإلمام بمهارات الإملاء.
- 3- توفر فرص التعليم لغير المستطيعين: مكن التعليم عن بُعد شريحة كبيرة من أفراد المجتمع من تحقيق رغباتها بالالتحاق بالتعليم العالي فالتعليم عن بعد لا حاجة فيه للحضور المنتظم إلى الجامعة في أوقات محددة.
- 4- كسر حاجز الحدود: حيث لم يعد يتعين على الطلاب الانتقال من دولة إلى دولة أخرى للحصول على درجة علمية أو المشاركة في دورة تعليمية معينة، وأصبح كل ما يحتاجون إليه هو توفر إنترنت بسرعة عالية.
- 5- تسهيل عملية الاستيعاب: وذلك من خلال إمكانية تسجيل الفصول الدراسية، وقيام الطالب بمشاهدة المحاضرات أكثر من مرة حتى يستوعب المعلومات بشكل كامل، ويُمكن الطلاب من الوصول إلى المحاضرات في أي مكان، وفي أي وقت بشرط توفر الأنترنت، مما يساعد الطلاب بشكل أكبر خلال فترات التحضير والإعداد للاختبارات الدراسية.
- 6- توفير الوقت وانخفاض التكلفة: ساهم التعليم عن بُعد في خفض الوقت اللازم للتعلم حيث لا يحتاج لوقت لعملية الانتقال بين المسكن والمقر التعليمي، وعدم تكبد نفقات الإقامة والانتقال من دولة إلى أخرى، أو إلى مدينة أخرى داخل الدولة نفسها.
- 7- عوائد بيئية إيجابية: نظرًا لأن التعليم عن بعد هو وسيلة غير ورقية للتعلم، فإنه يحمي البيئة من خلال عدم استخدام واستهلاك عدد كبير من الأوراق مقارنةً بأشكال التعليم التقليدي. فضلاً عن أنه يستهلك طاقة بنسبة أقل مقارنة بالدورات التعليمية التقليدية القائمة على التواجد في الجامعات أو المؤسسات التعليمية . وبالتالي فإن التعليم عن بعد هو وسيلة صديقة للبيئة مقارنة بأنماط التعليم التقليدي.
- 8- الوسيط الحاسوبي: استخدام الكمبيوتر كوسيط لنقل المعلومات يعني أيضا استغلال الكمبيوتر وإمكانياته في عملية التعليم مما يساعد في تطوير هذه العملية.
- 9- التغلب على مشكلة الطاقة الاستيعابية للجامعات والهيئات التعليمية: فالتعليم عن بعد لا يتطلب حضور الطلبة إلى الفصول الدراسية، مما يعني أن الجامعات ستتمكن من قبول عدد أكبر من الطلاب.

عيوب التعليم عن بعد:

أورد الفقهاء عدد من العيوب للصيقة بنظام التعليم عن بُعد، منها:

- 1- الحاجة إلى التدريب: يحتاج المدرسون إلى تدريب على استخدام الأنترنت، وخاصة البرامج الخاصة بالعمل التعليمي للتمكن من عمل صفحات محتوى المادة ونشر المحاضرات وغير ذلك، كذلك فلاّين الطالب يحتاج إلى تدريب على استخدام الأنترنت إضافة إلى تدريب على استخدام البرامج التي تساعده على التواصل مع أستاذه.
- 2- الحاجة إلى بنية تكنولوجية: لتتمكن الجامعات من إنشاء نظام تعليم عن بعد يجب توفر بنية تكنولوجية تحتية عند الجهة التي ترغب بطرح برامج التعليم عن بعد، وهذه البنية تحتاج لمبالغ إضافية وتشكل عبئاً على ميزانية الجامعات.

٣- الحاجة إلى وجود اتصال بين الطلبة وشبكة الإنترنت: كي يتمكن الطلبة من النفاذ إلى البيانات الإلكترونية والتواصل مع أساتذتهم يجب توفر اتصال بين الطلبة وشبكة الإنترنت، وهذا الاتصال يحتاج لمبالغ مالية سواء لتوفيره عن طريق مزود الخدمة أو لشراء الأجهزة اللازمة لعملية الاتصال والتواصل مع الجامعة.

٤- مشكلة عرض الموجة: من المشاكل الأساسية التي تواجه عملية التعلم عن بعد مشكلة السرعة التي يتم عن طريقها تبادل المعلومات بين مزود خدمات الإنترنت ومستخدم شبكة الإنترنت الذي يتصل بالشبكة عبر هذا المزود، فالطلاب الذين يتصلون بالشبكة من أجهزة منزلية ليتمكنوا من مشاهدة المحاضرات المرئية بشكل مناسب ودون إنقطاع يحتاجون إلى توفر سرعة عالية لنقل المعلومات، وتوصيل الجهاز المستخدم بالإنترنت عن طريق أنظمة خاصة تعرض موجة Bandwidth أكبر، ومن هذه الأنظمة، نظام ISDN ونظام DSL، وهذه الأنظمة تعتبر مكلفة نوعاً ما بالنسبة للمستخدمين العاديين.

٥- الأمن: يمثل الأمن أهم المشاكل التي تواجه عملية التعلم عن بعد، فخلال أداء الامتحانات الإلكترونية، لا يضمن الأستاذ أن الطالب يؤدي الإمتحان بنفسه أو أنه لا يحاول الغش، وإن وُجدت بعض الوسائل والتقنيات مثل تقنية Login Names، والتي تُمكن من التغلب على السلبات المتعلقة بالأمن، إلا أنها لا تكفي للتغلب على كل تلك السلبات.

٦- التكاليف: هنالك تكاليف تتحملها الجامعة التي ترغب بتطبيق نظام التعليم عن بعد، مثل التكاليف المتعلقة بإنشاء البنية التكنولوجية وصيانتها وتدريب الموظفين على استخدامها، أو استئجار مساحة على حاسوب خادم من جهة خارجية كلها أمور تمثل أعباء مالية إضافية.

٧- التأثيرات البيئية: استخدام الأجهزة الكهربائية يحتاج لطاقة كهربائية، وهو ما يؤثر على الجانب البيئي، كذلك فإن مخلفات هذه الأجهزة تشكل ضرر على البيئة.

٨- الإفتقار إلى الكوادر المؤهلة التي تقوم على تصميم وإنتاج المواد التعليمية بالشكل السليم.

٩- عدم إلتقاء الطلاب بأساتذتهم، وهو ما يؤدي لعدم التواصل الجيد مع الأساتذة للإستفسار والإستيضاح عن المادة العلمية، وبالتالي فقدان الحوار والذي من خلاله يتعلم الطالب أدب النقاش والإستماع وكيفية طرح الأسئلة وإنتقاء الألفاظ.

١٠- قلة التواصل مع زملاءهم الطلاب وهو ما يعنى قلة الإحتكاك وبالتالي عدم الإستفادة من خبرات وتجارب الطلاب الآخرين.

١١- يواجه بعض الطلاب صعوبة في التعبير عن آرائهم وأفكارهم كتابة، حيث يفضلون التعبير عن أفكارهم شفويًا.

١٢- قد يؤدي استخدام التعليم الإلكتروني إلى ضعف الدافعية نحو التعلم والشعور بالملل نتيجة الجلوس أمام أجهزة الكمبيوتر وشبكات الإنترنت والتعامل معها لفترة طويلة من الزمن، وخاصة إذا كانت المادة العلمية المعروضة خالية من المؤثرات السمعية والبصرية التي تجذب المتعلم نحو التعلم.

١٣- المعلومات المقدمة للطلاب بطريقة مجزأة بحيث لا يستطيع التلميذ أن يكون فهماً متكاملًا للمادة التعليمية.

١٤- لا يصلح التعليم عن بُعد لتعليم جميع العلوم لأنه لا يحقق أهداف تدريس تلك العلوم، فتتمية مهارات البحث العلمي، وتتمية القدرة تحليل المشاكل القانونية، وتتمية القدرة على تذوق جهود العلماء من الصعب تحقيقها عن طريق التعليم عن بُعد.

المطلب الثاني: استشراف المستقبل لتعليم القانون عن بُعد في سلطنة عُمان.

على الرغم من إيجابيات نظام التعليم عن بعد، إلا أن هناك تحديات تواجه هذا النظام التعليمي، بعضها يتعلق بتفضيل بعض الأشخاص أن تكون تجربة التعلم وجها لوجه وليس من خلال الإنترنت، كما أن هناك بعض التحديات التي تواجه انتشار هذا النظام في بعض دول العالم، خاصة الدول النامية، مثل: عدم وجود بنية تكنولوجية لازمة لدعم نظم التعلم الافتراضي. بالإضافة إلى زيادة أعداد الأمية الإلكترونية، حيث يحتاج التعليم عن بُعد إلى وجود معرفة أساسية بالحواسب الآلية والإنترنت، في حين أن هناك دولاً لا يزال لديها عدد كبير من المواطنين غير قادرين على استخدام الحواسب الآلية أو الإنترنت بشكل كافٍ، إلا أن التعليم عن بُعد يُعد وبحق أحد الحلول الفاعلة التي لجأت إليها الدول لمواجهة توقف التعليم في ظل انتشار فيروس "كورونا" (كوفيد ١٩)، وعدم تعطيل العملية التعليمية بشكل كامل، رغم عدم توفر البنية التكنولوجية اللازمة وانتشار الأمية الإلكترونية. ومن خلال التجربة التي خضناها، نستشرف بإذن الله مستقبلاً أفضل، حيث الجهود المبذولة والتوضيحات المقدمة فاقت التوقعات، سواء أكانت هذه الجهود من قبل الحكومة أو من قبل المؤسسات التعليمية أو من قبل المعلمين أو من قبل الطلاب وأولياء أمورهم، وهو ما يدعوا للفخر والإعتزاز والتفاؤل بأن العملية التعليمية ستغدو للأفضل بإذن الله بتضافر الجميع. ففي جامعة

البريمي وأيضاً في كلية البريمي التعليمية تم اعتماد نظام المودل (Moodle)، كمنصة للتعليم عن بُعد، ويُعتبر هذا النظام نظام حديث مفتوح المصدر لأتمتة الأنشطة التعليمية ويمكن تصنيفه ك:

- ١- أحد أنظمة إدارة المحتوى (CMS–Course Management System).
- ٢- أحد أنظمة إدارة التعليم (LMS–Learning Management System).
- ٣- أحد أنظمة إدارة محتويات التعليم (LCMS–Learning Content Management System).
- ٤- أحد منصات التعليم الإلكتروني (e Learning Platform).

ويمكن لنظام Moodle تسريع العملية التعليمية وضمان جودتها بشكل كبير، وهو سهل الاستخدام سواء من قِبل الإدارة أو الكادر التعليمي وحتى الطلبة المستفيدين من النظام، ومن مميزات هذا النظام:

- ١- **الواجبات والمهام:** يستطيع المعلم أن يقوم بطلب مهمة أو واجب منزلي من المستفيدين عبر هذا النظام، ويستطيع كذلك أن يقيد بوقت معين للتسليم؛ من يتجاوزها لا يقبل منه النظام عمله. ويستطيع الطالب أن يقوم بحل الواجب مباشرة عبر الأسئلة الموضوعية أو المقالية، كما يمكن للمعلم أن يقوم بالتصحيح التلقائي للأسئلة الموضوعية بضغط زر فقط، فتظهر له درجات جميع الطلبة بشكل مباشر.
- ٢- **منتديات النقاش:** يمكن للمعلم أن يُنشئ منتدى أو منتديات متخصصة للنقاش حول مواضيع المنهج العلمي المطروح.
- ٣- **تحميل الدروس والشروحات:** يمكن للمعلم توفير الدروس عبر شرائح العرض ببرنامج البوربوينت ورفعها على النظام ليتمكن المستفيدين من تحميلها والاستفادة منها.
- ٤- **التقييم والدرجات:** يستطيع المعلم تقييم الطلبة بشكل مستمر، ورصد درجات الإختبارات والواجبات والأنشطة المختلفة بشكل سريع وبسيط، ويمكنه كذلك إرسال التقييم النهائي لجميع الطلبة بضغط زر واحدة فقط.
- ٥- **التراسل الفوري:** يمكن للطلبة التواصل الفوري مع بعضهم البعض أو مع المعلم بشكل مباشر، وقد يستطيعون ذلك كتابياً أو صوتياً أو مرئياً، مما سيزيد من سرعة وصول المعلومة بشكل أفضل.
- ٦- **التقويم الدراسي:** توفر هذه الخاصية إمكانية إدراج جميع الأنشطة التعليمية حسب تواريخ إقامتها، مما يساعد الطلبة والمستخدمين البقاء على اطلاع بكل المواعيد المهمة، ويمكن تنبيههم على ذلك بشكل مستمر.
- ٧- **الإعلانات:** في حال حاجة المعلم أو الإدارة إلى إرسال تنبيه مهم أو إعلان لنشاط معين يستطيعون فعل ذلك عبر خدمة الإعلانات المتوفرة في النظام.
- ٨- **الإختبارات:** يمكن للمعلم إقامة جميع أنواع الإختبارات بكل سهولة، كالإختبارات النهائية والفترية والقصيرة، كما يمكنه أن يقوم بإختبار الطلبة عبر النظام وهم في منازلهم، وتقييد وقت الاختبار بوقت معين ثم يتم إقفال الإختبار تلقائياً، وحساب الدرجة فوراً، ويمكن للمعلم كتابة جميع أنواع الاسئلة وتصحيحها تلقائياً.
- ٩- **بنك المعلومات:** توفر هذه الخدمة إمكانية تخزين آلاف البيانات التي ستفيد الطلبة في استنكار دروسهم، كما يمكن أن يتم تخزين أسئلة الأعوام السابقة بشكل سهل وبسيط لاستفيد منها الجميع.
- ١٠- **البريد الإلكتروني:** سيحصل كل طالب ومعلم ومشرف على بريد إلكتروني في النظام، ويستطيع الجميع إدارة البريد عبر النظام بكل سهولة.
- ١١- **الإستطلاعات:** إذا احتاج المعلم إلى معرفة رأي المستفيدين في موضوع معين، فسيستفيد من خاصية الإستفتاء المتوفرة في هذا النظام.
- ١٢- **المدونات:** سيستطيع كل طالب ومعلم من إنشاء مدونة خاصة فيه، يجمع فيه شتات المعارف التي استعاد منها لتعم الفائدة لدى الجميع.
- ١٣- ويمكن كذلك إضافة المزيد من البرمجيات الخاصة التي يتم تصميمها خصيصاً لتناسب إحتياجاتك بكل سهولة.

وفي مجال تقييم الطلبة فقد تم اعتماد عدة اساليب، منها الامتحان بنظام الكتاب المفتوح، والتكليف بكتابة بحث علمي، وحل القضايا القانونية المختلفة، وكتابة تقارير ومذكرات قانونية، وتم اقرار ان يكون في كل فصل ٣ مهمات فقط، وفي الفصل الصيفي مهمتين فقط. ولقد كان للإدارة دور بارز في عملية تأهيل الموظفين والطلاب وتيسير توصيل التعليم وحل المشكلات الفنية من خلال عقد اللقاءات والإجتماعات الحضورية بعد أخذ الإجراءات الاحترازية أو من خلال الإجتماعات عبر الفيديو، والتواصل مع الهيئتين الأكاديمية والإدارية

والطلبة وأولياء أمورهم بكافة طرق التواصل للتأكد من القدرة على التعامل مع النظام، وتيسير العملية التعليمية، وحل المشكلات الفنية في حالة حدوثها وذلك عن طريق الفريق الفني المتواجد على قنوات الإتصال المختلفة (الاتصال الهاتفي- الاتصال عن طريق الواتس أب أو التويتر أو الايميل)، كما شارك اعضاء الهيئة الأكاديمية في بعض المؤتمرات المخصصة للتعليم عن بُعد سواء داخل السلطنة أو خارج

الذاتة

تعاني الكثير من المؤسسات التعليمية في عالمنا من تقليدية أنظمة إدارة التعليم فيها، وعدم مواكبتها لأنظمة إدارة التعلم التي تتطور يوماً بعد يوم، بل قد نجد الكثير من المؤسسات التعليمية في مجتمعاتنا لا تزال تعمل بأنظمة تعليمية ورقية، بدءاً بالاختبارات ومروراً بالتصحيح وانتهاءً برصد الدرجات، فضلاً عن طريقة التعليم والواجبات والتقييم الدوري وغيرها، وقد تستغرق هذه العمليات الكثير من الوقت. على الرغم من إيجابيات نظام التعليم عن بعد، إلا أن هناك تحديات تواجه هذا النظام التعليمي، ولذا يجب على الدول الراغبة في التحول إلى نظام التعليم عن بُد وضع الخطط المناسبة والملائمة والتي تأخذ في الإعتبار كافة العوامل والظروف المؤدية للإستفادة من هذا النظام وتجنب سلبياته، وأن تهيبئ لذلك كافة عوامل وسُبل النجاح. وفي الدول العربية تختلف الطريقة المُتبَّعة في التعليم عن بعد، حسب إمكانيات كل دولة على حدة، بل وفي داخل كل دولة حسب إمكانيات كل مؤسسة تعليمية على حد فمثلاً نجد أن كلية الحقوق بكل من جامعة السلطان قابوس وكلية الحقوق بجامعة البريمي وكلية البريمي الجامعية اعتمدت لنظام Moodle كمنصة للتعليم عن بُعد، نجد أن كلية الزهراء للبنات اعتمدت نظام (Microsoft Teams)، كمنصة للتعليم الرقمي، وهذا التفاوت جاء نتيجة وجود إختلافات رقمية قومية ووطنية، وجاهزية بنيتها التقنية التحتية، والاهم من ذلك عدم توفر تجارب سابقة على جائحة فيروس كورونا، وبالتالي فإنه لا يمكننا توقع نتائج مثالية من هذه التجربة نظراً للسرعة الفائقة التي اضطرت فيها المؤسسات التعليمية إلى الانتقال إلى هذه الإستراتيجية للحفاظ على استمرارية التعليم باعتباره أولوية قصوى في ظل تفشي فيروس كورونا، دون أن يكون هناك أي تحضير أو تدريب مُسبق سواء أكان للإدارة المدرسية، وللمعلمين، وللطلاب وأولياء أمورهم.

المصادر

أولاً: الكتب والمؤلفات.

- 1- أ. ابتسام سعيد القحطاني- واقع استخدام الفصول الافتراضية في برنامج التعليم عن بعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز بمدينة جدة- دراسة مقدمة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المناهج والوسائل التعليمية- جامعة أم القرى- كلية التربية- قسم المناهج وطرق التدريس- ١٤٣١هـ- ص ١٥.
- 2- إيمان فخري- درس كورونا : تجارب التعليم عن بعد لإحتواء الأزمات العالمية- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية- منشور على الموقع الإلكتروني <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item> - تأريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٧م.
- 3-بادي سوهام- سياسات واستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم نحو استراتيجية وطنية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي- رسالة ماجستير- جامعة منتوري- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم علم المكتبات- الجزائر- ٢٠٠٥- ص ٥٤.
- 4- د. صلاح عابد الشهران- التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الوطن العربي: نحو التطوير والإبداع- دراسة مقدمة إلى المؤتمر الرابع عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي- يناير ٢٠١٤- ص ٣.
- 5- د. علاء مصطفى انور- أزمة المنهج في العلوم الانسانية- بحث منشور في مجلة المسلم المعاصر- التي تصدر عن مؤسسة المسلم المعاصر والمعهد العالمي للفكر الاسلامي- الكويت- السنة الرابعة عشر- العددان الخامس والخمسون والسادس والخمسون يناير ١٩٩٠- وابريل ١٩٩٠ - ص ١١٥ وما بعدها.
- 6- عمر حسين الصديق بو شعالة- بحث بعنوان التعليم عن بُعد بين المفهوم والتأصيل- المركز الديمقراطي العربي- على الرابط الإلكتروني <https://democraticac.de/> - تأريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٩م.
- 7- معتز ابراهيم قنبر- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات- بحث منشور في موقع المنهل- على الرابط الإلكتروني- تأريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٨- ص ٣
- 8- أ.م.د ناهدة عبد زيد الدليمي- التعلم عن بُعد: مفهومه وتطوره وفلسفته- منشور على موقع موسوعة التهليم والتدريب- على الرابط الإلكتروني <https://www.edutrapedia.com/> - تأريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٧م.

٩- أ. نجيب سليم- الجودة في التعليم، مفهومها، معاييرها، وآلياتها- بحث منشور في مدونة تعليم جديد على الرابط الإلكتروني <https://www.new-educ.com/> - تاريخ الدخول ٨/٨/٢٠٢٠م.

ثانياً: القرارات والمؤتمرات.

١- الإجراءات والمعايير الموحدة لتقييم ومعادلة الشهادات الصادرة من المؤسسات التعليمية خارج دول المجلس- المعتمدة من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن التعليم والبحث العلمي- في الدورة الثامنة والعشرون - المنعقدة بالدوحة بدولة قطر- ديسمبر ٢٠٠٧- منشور في كتاب بعنوان قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن التعليم والبحث العلمي- صادر عن الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية- الطبعة الخامسة ٢٠١٠م- ص ١٠٩.

٢- تعريف التعليم عن بُعد- مقال منشور بموقع الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي- على الرابط الإلكتروني <https://www.abahe.uk/distance-learning-definition.html> - تاريخ الدخول ٧/٨/٢٠٢٠م.

٣- قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن التعليم والبحث العلمي- صادر عن الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية- الطبعة الخامسة ٢٠١٠م- ص ٣٨ وما بعدها.